

فصل في بيان
المستحق للثمن

تعار ولا توجز ولا تؤمن والمستاجر بوجز ولا يؤمن
 ولا تعاربه تعار ولا توجز قبل يودع المستاجر والعاربه
 اذ تصح اعارته وايضا قوي من الابداع وقيل لان
 الامن لا يشتم الي غيره بماله وانما حاجت الاعاره لانه
 المستاجر والمجر للاطلاق في الاستفاد وهو معد ويرعى الابداع
 فان قيل اذا اعاره فقد اودع قلنا ضمني لا فصدى الرهن
 كالوديعه لا يودع ولا يجر ولا يجره وانما الوصي يملك
 الابداع والاعاره دون الاعاره كما في وصايا الخلاصه
 وكذا المتولي على الوفاء والوكيل يبيع من الدين بعه
 مودع فلا يملك الثلاثة كما في جامع الفصولين المال
 لغيره امانه لا اجرة الا الوصي والمناظر يستحقان
 بقدر اجرة المثل اطعلا الا اذا اشترط الوفاء للمناظر
 شيئا ولا يستحقان الا بالمثل فلو كان الوقت طاحونه
 والموقوف عليه يستغله فلا اجرة للمناظر كما في الخائيه
 ومن هنا تعلم انه لا اجرة للمناظر في المشقة اذا اخل
 عليه المستحقون ولا اجرة للوكيل الا بالشرط كما في
 جامع الفصولين الوكيل يبيع من الوديعه اذا سمي
 له لجره التام في جاز بخلاف الوكيل يبيع من الدين لا يبيع
 استجاره الا اذا اوقت له وقتا وفي الزمان يبيع
 ولو حمل للقبيل اجاره يبيع ودره بل يبيع ان الوديعه
 باجره مضمونه وفي التصرفيه من اجارة الوديعه اذا

مطالع الاجر للناظر

Copyrighted material